

من المقرر أن يبدأ المجلس الوطني التأسيسي مناقشة مشروع وثيقة قانون المالية التكميلي الذي أعدته الحكومة ليعدل مثلما كان متوقعا قانون المالية الأصلي لعام 2012 الذي قدمته الحكومة السابقة وفق المؤشرات والمعطيات الأولية التي كانت متوفرة في النصف الثاني من عام 2011..

حسب المعطيات الأولية عن مشروع قانون المالية التكميلي فإن من أبرز أولويات الدولة في المرحلة القادمة: إعطاء أولوية للإنتاج على حساب الجباية عبر إعلان عفو جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية.. والتحكم في تخفيض نفقات الدولة تحت عنوان «صندوق الدعم» والارتفاع الهائل لدعم أسعار المحروقات.. (أكثر من ملياري دينار)..

حوالي 50 بالمائة العام الماضي إلى حوالي 46 بالمائة.. مع تطوير التنسيق بين البنك المركزي والسوق المالية لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات وفرض إحداث مواطن شغل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل غاليينهم من الشباب..

خطوط حمراء دولة

لكن هذه الأهداف قد لا تتحقق بسهولة بسبب «مناخ اقتصادي واجتماعي وطني وإقليمي ودولي يتسم بالتأزم والكساد خاصة في أوروبا».. إلى درجة أن عددا من الخبراء السياسيين والاقتصاديين العالميين اعتبروا أن «من مرحلة ما بين الحربين.. أي أن دعم قادة الدول الديمقراطية الغربية للديمقراطية الناشئة مثل تونس ليس بين معضلات الثورات الغربية أنها جاءت» في غير وقتها اقتصاديا.. لأن الشركاء الاقتصاديين في دول سبشش أولوية الآن..

استثمارا وفي مجال التحويلات المالية- هي إنقاذ اقتصاديات بلدان مثل إسبانيا وإيطالياوممن بين التحديات بالنسبة لتونس أن أولوية الاتحاد الأوروبي -الشريك الاقتصادي لتونس بنسبة تفوق 70 بالمائة تجارة وسياحة والبرتغال واليونان من الانهيار.. وليس دعم اقتصاديات «دول الجوار»..

خطوط حمراء «مغربية»

في نفس الوقت فإن «خطوطا حمراء» اقتصادية بالجملة برزت بين تونس وشركائها جنوبي المتوسط.. على رأسها تدهور الأوضاع في ليبيا أمنيا وعسكريا وسياسيا.. بما يعني حرمان تونس من حوالي مليوني سائح كانوا يزورون بلدا وينفقون فيها أضعاف ما ينفقه سياح المجموعات الأوروبية.. فضلا عن مساهمتهم في توفير آلاف موارد الرزق مباشرة وغير مباشرة بفضل «السياحة الطبية»..

كما ستسبب الأزمة في ليبيا إن طالت أكثر في إحالة مئات الشركات والمصانع على الإفلاس.. ومئات الآلاف من العمال في «السوق الموازية» على البطالة.. لا سيما في ولايات الجنوب..

لجنوب التونسي «منطقة حمراء» من قبل وزارة الخارجية الفرنسية وبعض الحكومات الغربية.. بما يعني «شبه شلل» للمؤسساتاومن بين مضاعفات «المشاكل الأمنية» في ليبيا وعلى الحدود التونسية الليبية تصنيف السياحة في منطقتي جربة/جرجيس وتوزر/نقطة للعام الثاني على التوالي..

السياح الجزائريون

نفس التطور قد يحصل مع الجزائر إذا تواصل «اضطراب الأوضاع الأمنية والاجتماعية» في الولايات الغربية للبلاد.. بما يؤثر سلبا على السياحة المغربية-المغربية.. وخاصة على عدد السياح الجزائريين.. «وهم من أكثر السياح إنفاقا ومساهمة وفي تحسين السيولة المالية في تونس» حسب عدد من كبار المستثمرين في القطاع السياحي بتونس.. والذين سجلوا أن «تونس تضررت كثيرا العام الماضي من انخفاض نسبة السياح الجزائريين د الرزق للعائلات فيرسيب الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد خاصة في ولاياتها المتاخمة للحدود الجزائرية».. كما لا يخفى أن تحسن تدفق المسافرين في الاتجاهين بين تونس والجزائر يساهم في توفير آلاف موا الولايات الغربية والجنوبية للبلاد.. وفي تطوير الصناعة التونسية والمبادلات التجارية مع الشقيقة الجزائر..

كساد القطاع السياحي

ويخشى القامون على القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به مثل الصناعات التقليدية والخدمات من استفحال ظاهرة ركود الحركة السياحية مع الدول المغربية والأوروبية..

ومن بين ما يرجع هذا السيناريو ضعف نسب الحجز للموسم الصيفي القادم لأسباب عديدة من بينها تخوفات أرباب وكالات الأسفار والمؤسسات السياحية العالمية من «مخاطر الاضطرابات الأمنية والاجتماعية» ومن «مظاهر القلтан على المستويين الأمني والإعلامي»، والذين يعتبرون أن هذا القلتان نسب في الموسم الماضي في قطع عدد من الطرقات الوطنية والجهوية ومن مدهامة المسافرين المدنيين من بينهم عدد من السياح..

كما أوردت بعض المصادر أن «صورة» تونس في الخارج تدهورت كثيرا بعد الثورة وخاصة بعد انتخابات 23 أكتوبر التي فازت فيها «قائمة إسلامية» بالأغلبية.. ثم تدهورت أكثر بسبب التقارير الصحفية الغربية التي أصبحت تخصص مساحات كبيرة لـ«تزايد خطر دور السلفيين والمجموعات السلفية».. وتلويح مجموعة من المتظاهرين بـ«قتل اليهود» على هامش زيارة إسماعيل هنية زعيم حركة حماس في غزة إلى تونس مطلع جانفي الماضي..

مؤشرات إيجابية

لكن رغم كل هذه المؤشرات السلبية برزت مؤخرا بوادر مطمئنة نسبيا.. ويتوقع بعض الاقتصاديين ورجال الأعمال أن ترتفع نسبة الحجوزات للموسم السياحي الصيفي القادم بنسبة قد تصل إلى 60 بالمائة مقارنة بالموسم الماضي.. «الذي كان كارثيا»..

ويرجع أن يشمل التحسن خاصة الأسواق الألمانية والبريطانية والبلجيكية.. مقابل انهيار وتراجع الحجوزات في الأسواق الإسبانية والإيطالية والسويسرية والسكاندينافية..

ويتوقع عدد من المشرفين على القطاع السياحي أن تساهم زيارة رئيس الحكومة وزير السياحة إلى كل من ألمانيا وإيطاليا في تقديم تلميحات أكبر لوكالات الأسفار والمشرفين على قطاع السياحة في البلدين..

لكن التقديرات التي يقدمها الخبراء تقول أن نسبة التحسن نسبية جدا إذا ما قارناها بإحصائيات عام 2010 وليس بإحصائيات الموسم الماضي.. وقد تكون سلبية إذا ما لم تتجاوز نسبة الزيادة مقارنة بموسم 2011 ما لايقل عن 70 بالمائة..

رسائل التظلمين؟

هذا المناخ «المشحون» داخليا وخارجيا كانت له انعكاسات سلبية على الاستثمار الداخلي والخارجي.. ويخشى بعض الخبراء من تمديد مرحلة «الانتظار» و«الحذر» و«تهريب أموال المستثمرين من البلاد».. إذا لم تصدر عن الحكومة المنتخبة الحالية رسائل تطمينات واضحة لأصحاب رؤوس الأموال الوطنيين كون «العدالة الانتقالية» لن تؤدي إلى عمليات «انتقام» و«نار» ضد مئات رجال الأعمال والمستثمرين الذين أجبروا في ب التجمع وعلى التنازل عن قدر كبير من رأسمالهم لعناصر من العائلات المنتفذة في العهد السابق.. عملا بقاعدة: «أخسر نصف مالي وأنقذ النصف الثاني»..زالعقود الماضية على تمويل ح

تحديد موعد الانتخابات والمصالحة

في هذا السياق يعتبر عدد من الخبراء ورجال الأعمال أن الوقت قد حان كي تعلن الحكومة الحالية عن مبادرات سياسية اقتصادية «تطمينية» تجاه رأس المال الوطني وفاء للبرنامج الانتخابي والوعود السياسية التي قدمها زعماء الأحزاب الثلاثة التي شكلت «الترويكا» قبل انتخابات 23 أكتوبر وعلى رأسها تعجيل مسار «العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية»..

والمنتظر في هذا السياق أن تعلن الحكومة بوضوح عن تاريخ تنظيم الانتخابات البرلمانية القادمة وأن تؤكد بالخصوص على أمرين: أولا أن من سرق أو اتهم بالسرقة والإثراء غير المشروع سحاكم من قبل القضاء وحده ة والإضاف .. أي أن الـ005 شركة التي تشكو نوعا من «التجميد» وحوالي 3 آلاف من الشركات المرتبطة بها اقتصاديا ستستأنف عملها قريباودون أي تشف، وثانيهما أن «العدالة الانتقالية تعني المحاسبة ثم المصال في ظروف عادية.. وسترفع عن أصحابها إجراءات منع السفر.. حتى لا يستفحل عدد العاطلين عن العمل أكثر بعد أن قفز في ظرف عام من 400 ألف إلى حوالي 800 ألف ويوشك أن «يطير» ويتجاوز المليون..

عجز الميزان التجاري وميزان الدفوعات

وفي نفس السياق فإن من بين ما يتخوف منه عدد من رجال الأعمال والمال والتقايبين والخبراء الاجتماعيين أن يتسبب ركود الاستثمار واستفحال «القلتان الأمني والسياسي والإعلامي» في مزيد ركود دورة الإنتاج وقطاعات الخدمات.. بما سيحرم الدولة من موارد جبائية بالجملة ويزيد من عجز الميزانية..

وبحكم اضطراب الدولة للجوء إلى التوريط سيستفحل عجز الميزان التجاري وميزان الدفوعات.. أي أن الدوران في حلقة مفرغة سيدفع الدولة والمجتمع نحو إجراءات لا شعبية.. ونحو قرارات تتناقض جوهرها مع شعارات تحقيق أهداف الثورة وعلى رأسها محاربة البطالة وضمان الشفافية الاقتصادية وتحسين ظروف العيش والإنتاج والاستثمار في الجهات الداخلية للبلاد..

هشاشة السوق المالية والتفدية

ومن بين المخاطر المتوقعة استفحال هشاشة العملة التونسية والسوق المالية والنقدية.. لأسباب عديدة من بينها تعثر مجهود الاستثمار الوطني والدولي وتفاقم أعباء الدولة بعد ارتفاع معدل أسعار المحروقات عالميا (إلى أكثر من 110 دولارات للبرميل) وتدهور قيمة الدينار أكثر أمام الدولار، الذي رجح قانون المالية أن تكون قيمته في حدود دينار ونصف..

ويحتاج التحكم في هذه المخاطر ضمان قدر أكبر من التجاوب والتفاعل بين السوق المالية والبنك المركزي والحكومة والأطراف الاجتماعية من تجار وصناعيين ونقابات عمالية..

التضخم

وفي صورة عدم توفر مجموعة من الضمانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية من المتوقع أن تستفحل معضلة التضخم التي ستعني سلسلة من الزيادات في الاسعار ستزعج المستهلك أكثر فأكثر.. بعد أن قفز معدل التضخم من حوالي 3 بالمائة إلى أكثر من 5 بالمائة حسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء التي يتهمها البعض بعدم مواكبة التهاب اسعار العلاج والتداوي والادوية ومصاريف «خفية» مثل تكاليف «الدروس الخصوصية» التي أصبحت «عنوانا قارا» بالنسبة لرب العائلة التونسية..

استفحال معضلة البطالة

لكن «الورقة الحمراء» الاخطر ستكون استفحال معضلة البطالة أكثر.. لأن «تعديل اسعار المحروقات» سيغني كذلك تراكم مشاكل عشرات آلاف الفلاحين وصيادي الاسماك والتجار المتجولين واصحاب عربات النقل العمومي للبضائع والمسافرين، الخ..

ولئن نجحت حكومة السيد حمادي الجبالي - والتحركات المشتركة للقضاء ورجال الامن والجيش - في اثناء اغلب الاعتصامات والاضرابات غير الشرعية فان «قابل موقوتة» عديدة قد تنفجر في اي وقت وتزيد ملف البطالة خطورة.. لاسيما «القبلة الاجتماعية» من خلال التحركات التي قد يقوم بها مزيد من العاطلين عن العمل والتقايبين في عدة جهات.. بنشجع من أطراف تسعى لتوظيف «التوتر الاجتماعي» في حملاتها السابقة لأوانها.. استعدادا لانتخابات العام القادم.. لذلك فلا بد من ان تعمل الحكومة والحزب الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي وبقية الاطراف الوطنية على تحقيق حد ادنى من التوافق الجديد.. حتى لا يفرق المركب بالجميع..

وقد تكون مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي فرصة لتحقيق مثل هذا التوافق السياسي.. خدمة لمصالح الشعب والبلاد.. بعيدا عن اجندات «تقسيم الكعكة».. كما قد يكون ضروريا أن تبادر كل الأطراف بمجموعة من مبادرات التظلمين.. لعل من أوكدها تحديد موعد الانتخابات القادمة..

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 15/03/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com